فكرة ورأي

الإعلام المعادي

اكرم عبدالمجيد

رغم التطور الملحوظ للتقنية الاعلامية في البلدان العربية وانبثاق مؤسسات اعلامية عملاقة تمكنت من دخول سوق المنافسة العالمي بسرعة الا ان اداء الاعلام العربي لايزال يعاني ثغرات عميقة لاتهدد مصداقيته ومهنيته فحسب وانما تجعل منه اعلاما معاديا لنفسه.

لقد اهتمت البلدان العربية على مدى عقد من الزمن بتنمية مجالات الاعلام باسرع وقت. وكانت الاحداث الدائرة في الشرق الاوسط تحفز على تكوين امبراطوريات اعلامية ذات قدرات مادية وتقنية عالية فضلا عن عملها على استقطاب العقل الاعلامي العالمي وتوسيع نطاق النشاط ومحاولة التأثير على المشاهد الغربي من خلال تعددية اللغة.

الملاحظ ان الاعلام العربي -من خلال قضايا تخص بلدان مثل العراق ولبنان وفلسطين وسوريا وايران- بات يفصح عن خطاب غير عربي ويحاول من خلال تسليط الضوء على بؤرة مجهرية دون سواها الترويج لسياسات تعمل من خلال نشاطات متضاربة على جس نبض المنطقة والانسان العربي. كما ان هذا الاعلام بات يبادر بسرعة الى التسليم بالخبر دون ادنى تحقق وغالبا ما يحدث صدمة على مستوى الشارع ويعمل على استثمارها لفترة معينة قبل ان يعود لينفي او يصحح.

ان التركيز على جوانب مجتزأة من قضايا مثل الطائفية والازمات السياسية الكبيرة والانحياز نحو سياسة ما والدخول طرفاً عدائياً ضد جهة عربية او اجنبية اصبح يهدد الاعلام العربي ويجعله اعلاما موجها اكثر منه اعلاما مستقلا. كما ان هذا الاعلام اخذ يقع باخطاء جسيمة حين يقوم بين الحين والآخر بتغيير تكتيكه ويحاول ان يظهر مهنيته من مواقع اقل تأثيرا على المتلقي ويتبنى خطابات اثبتت الحوارات والوقائع عدم مصداقيتها وهو بذلك يروج لافكار دون غيرها ويحصر تغطيته باتجاه الدفع نحو التصعيد.

الخلل المهني يبدو واضحا وبالاخص في قضيتي ايران والطائفية فالاعلام العربي يعمل جاهداً على بلورة مواقف محددة من الصراع الايراني الامريكي ويعمل على ربط ذلك بالقضية الطائفية مصورا هذا الصراع على انه صراع طائفي وهو بذلك يدخل في مجال معاداة ايران دون التدقيق والسعي لالتزام الجانب المهني وكأن الاعلام العربي يريد بذلك حشد الرأي العام باتجاه فكرة جاهزة وخلق جيوب صراع تكون مهيأة لخطوة قد تقدم عليها الولايات المتحدة في القريب.

اذا كان الاعلام العربي يعمل وفق اجندة (سياسية - نفسية) خارجية هدفها ترويع الاعداء وتخويفهم فانه بالنتيجة يسيء الى الاستقرار في المنطقة ويعمل على خلق آثار مدمرة تشبه الآثار البيئية التي تتركها المواد المشعة في التربة والانسان والحيوان وهو بذلك يعادي نفسه ويجلب لنا المزيد من الخسائر الحضارية والانسانية والسياسية.

> أشار الدستور العراقي في الفقرة ثانياً من المادة الثانية منه الواردة ضمن باب المبادئ الأساسية الى ضمان كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين ، وهذه الأشارة تعبر أولا عن التأكيد الحقيقي للوجود الديني المتنوع في العراق ، وهي اشارة صريحة الى وجود الأديان العراقية التي كانت نصوص الدساتير الحكومية تصرف النظر عنها ولا تشير اليها ، كما أن النص المذكور يضمن جميع الحقوق بشكل مطلق ، حيث وردت كلمة (كامل الحقوق) مطلقة ، والمطلق يجري على إطلاقه ، وهذه الحرية سواء في حرية العقيدة أو الممارسة الدينية والطقسية ، وحرية العبادة واحترام المناسبات الدينية ، وتوفير ما يكفله القانون من احترام لمقدساتهم وبيوت عبادتهم ورجال دينهم.

حقوق غير المسلمين في الدستور العراقي

زهير كاظم عبود

عرف العراق بأنه بلد متعدد القوميات وبأنه متعدد الأديان والمذاهب أيضاً ، مع ان كلمة التعدد شاملة تنضوي تحتها كل المذاهب والنحل العراقية المختلفة، وهذه حقيقة من حقائق الحياة العراقية لايلغيها كون المسلمين فيه جزءاً من العالم الأسلامي ، ويعرفها اهل العراق الذين تعايشوا بشكل منسجم منذ اقدم العصور في ظل أختلافهم دينيا حيث يعتبر العراق من البلدان التي تتعايش فيها أكثر الديانات قدماً، وكان النص الدستوري الجديد أكثر النصوص السابقة الواردة في الدساتير السابقة المتعلقة بالاعتراف بالديانات الموجودة فوق التراب العراقي جرأة وصدقية، حين أشار وللمرة الاولى الى الديانتين المندائية والإيزيدية في نصوص الدستور وهما من أقدم الديانات العراقية التي لم تكن الدساتير السابقة تشير اليهما أو تعترف بهما بنص صريح وواضح.

وإذ تشكل الإشارة إلى الديانتين المندائية والأيزيدية خطوة وطنية جريئة وموقفاً انسانياً يكشف حقيقة الواقع العراقي، فأنه يسجل خطوة جديدة في الاعتراف بالآخر وضمان الحقوق الإنسانية التي تكفلها الديانات والشرائع والمواثيق الإنسانية، الا إنها تتوقف محتارة أمام صمت النص عن عدم ذكر الديانة اليهودية للعراقيين.

هذه الضوابط الدستورية تشكل أساساً للحرية الدينية وحرية المعتقد وقضية الحقوق في العراق الجديد، وعلى هذا الأساس يمكن ان يتم فهم المساواة العملية في الحقوق والواجبات، فالعراقيون بمقتضى نص المادة ١٤ من الدستور متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون او الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الأقتصادي أو الأجتماعي، وهذه المساواة تؤكد حرية الفكر والعقيدة والضمير، وتمنح الحق والحرية لأتباع كل دين أو مذهب في ممارسة شعائرهم الدينية وأداء طقوسهم بحرية ضمن ضوابط النظام العام والآداب تطبيقاً لمفهوم حرية العبادة وتتكفل الدولة بحماية أماكن عبادتهم ، اذ يؤكد النص الوارد في المادة (١٠) من الدستور أن المقامات الدينية والعتبات المقدسة في العراق (كيانات) دينية حضارية، ومنحها النص سمة إنسانية تسمو بها على الكيانات المادية، وحسنا فعل المشرع أيضا حين ألزم الدولة وأكد عليها بلزوم صيانة حرمتها وضمان ممارسة الشعائر الدينية لكل منها بحرية.

ومن الجدير بالذكر أن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ٦٩ المعدل خصص نصاً للجرائم التي تمس الشعور الديني، عاقب فيه من يعتدي بإحدى طرق العلانية على معتقد لإحدى الطوائف الدينية او حقر من شعائرها، وأيضا عاقب كل من تعمد التشويش على إقامة شعائر طائفة دينية او على حفل او اجتماع ديني او تعمد منع او تعطيل إقامة شيء من ذلك، بالإضافة إلى معاقبة كل من خرب او اتلف او شوه او دنس بناء معداً لإقامة شعائر طائفة دينية او رمزا او شيئا آخر له حرمة دينية.

كما عاقب القانون كل من طبع او نشر كتابا مقدسا عند طائفة دينية إذا حرف نصه عمدا تحريفا يغير معناه. او إذا استخف بحكم من احكامه او شيء من تعاليمه، ويعاقب القانون العراقي من أهان علنا رمزا او شخصا هو موضع تقديس او تمجيد أو احترام لدى طائفة دينية، وعاقب كل من يسخر من حفل او طقس ديني أيضا.

أن كفالة هذه الأماكن الدينية وحمايتها وترميمها وادامتها وتجديدها بما يليق وينسجم مع قداستها، من الأضرحة المقدسة والجوامع والحسينيات والأديرة والكنائس ودور عبادة الصابئة المندائية والإيزيدية وأماكن عبادة اليهود منصوص عليها ضمن فقرات المادة ٤٣ من الدستور وينظم عملها بقانون تتولى دواوين الأوقاف ومراكز الشؤون الدينية المتشكلة من موظفين ينتسبون دينيا لكل مذهب او دين او طائفة ضمان حماية الأماكن والإشراف على ادارتها وترميمها وصيانتها ، غير ان ممارسة الشعائر لاتكون خارج النظام العام والآداب مما ينبغي الحاق النص الوارد في الفقرة (ا) من المادة (٤٣) بما لايتعارض مع النظام العام والآداب، لأن ترك النص مفتوحاً يبيح أن تكون الشعائر بما يخرج عن المألوف وخارج الإطار المتعارف عليه عرفاً أو المقبول منطقاً وعقلاً مما يوجب ان تكون هناك ضوابط يحددها القانون بما يقبله العرف الأجتماعي والمنطق والعقل في الممارسة.

وتتولى الدولة تأسيساً على الحرية الممنوحة للعراقي في الالتزام بأحواله الشخصية وفقا للديانة التي يعتقدها ويدين بها أن يتم إكمال نص المادة ٩٦ من الدستور أيضاً الذي عين بموجبه تكوين المحاكم ودرجاتها وأختصاصها أن يتم النص على تعيين قضاة لمحاكم الأحوال الشخصية لكل من الديانة المسيحية واليهودية والمندائية والأيزيدية وفق آلية الدراسة المهنية العالية في المعهد القضائي، وفقاً للحجم السكاني والحاجة في المناطق التي يعمل فيها في محكمة المواد الشخصية الخاصة بديانته تكون خدمته فيها وفقا لقانون التنظيم القضائي، ويقتصر عمله على تطبيق اللوائح والقوانين الخاصة بديانته وفقاً للأحوال الشخصية الخاصة بأهل تلك الديانة، ويخضع في كل الأحوال الى رقابة محكمة التمييز والأشراف العدلي ومحكمة الأستئناف حسب مقتضى الحال.

أن تفعيل النص الدستوري بما ينسجم مع مرحلة بناء دولة القانون، يتطلب ليس فقط نصوصا جميلة توحي بالأمل، وإنما يراد ترجمة حقيقية وفعليه لتلك النصوص، بما ينسجم أولا مع قضية حقوق الإنسان، ومع ما ينسجم مع واقع العراق كبلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وأن يكون تلك الحقيقة ضمانا لوحدة العراق وتأكيدا على التعايش والانسجام الفعلي للعراقيين بغض النظر عن قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم، وهو ما أكد عليه الدستور في أكثر من نص.

وإذ يؤكد الدستور على حقوق جميع العراقيين، ويشير بشكل خاص الى العراقيين من غير المسلمين، فأنه يؤكد مرة أخرى على ذلك ضمنا من خلال مساواة العراقيين التي أكدها صراحة نص المادة (١٤) التي تقول أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

وإذ يتساوى العراقي أمام القانون، وهي محصلة طبيعية في رفض التمييز والتمايز والتفضيل لأي سبب ورد ذكره أم لم يذكر، فلا أفضلية لعشيرة أو بلدة أو منطقة، ولا تفضيل لغني على فقير ولا لوزير أو زعيم حزب على مواطن، ومبدأ المساواة من مماثلة الشيء وسوى الشيء نفسه، والمساواة في الحقوق امام القانون نص عليها الباب الثاني وأكدها في الفصل الأول في باب الحقوق، وأذا كانت الحقوق مصانة بنصوص الدستور، والديانات جزءاً من هذه الحقوق، وحرية الديانات تحميها ليس فقط النصوص الدستورية، وإنما رغبة التطبيق الأكيد في إرساء دعائم الدولة التي تحترم دستورها وتتقيد بقوانينها، مما يستوجب ان تتم ترجمة تلك النصوص بدقة وضمان تأكيدها باعتبارها جزءاً من قاعدة العراق الأساسية التي يتم الأرتكاز عليها في البناء، ودون تلك الركائز سيقوم البناء لكنه يبقى قلقا ومنخوراً.

أن صناعة العراق الجديد البعيد عن العنصرية والطائفية تستوجب التكاتف لإلغاء النزعات الموروثة من الأنظمة البائدة، والتخلص من عقد الماضي البغيض، لأن تعزيز الوحدة الوطنية يتناقض مع انتشار وباء الطائفية والعنصرية والمناطقية، وفي جميع المعادلات السياسية التي تبحث في الشأن العراقي والمستقبل العراقي لن تغب عن البال حقوق العراقيين من غير المسلمين الذين أكد عليهم الدستور وأقر لهم بالحقوق، وفوق كل هذا أشار اليهم التاريخ العراقي بإشارات مضيئة في جوانب عديدة من جوانب الحياة العراقية.

رؤية الصورة الأكبر

أنور إبراهيم

واجهت القيادة البريطانية في الشهر الماضي تساؤلات جدية حول دورها في تقدم التنمية الدولية. كان قرار واحد كافياً لنقض كل شيء إيجابي تقريباً قامت به بريطانيا حتى الآن. ما هو معرض للخطر الآن هو قدرة القيادة البريطانية على إقناع الآخرين بإلغاء ديون "العالم الثالث" البغيضة، وقدرتها على العمل على زيادة مساعدات التنمية الخارجية من أغنى شعوب العالم، وفي حملتها لإيجاد المساءلة والحكم الرشيد في مجالات العمل وحقوق الإنسان الأوسع والأمن البيئي.

هذا العمل المفرد كان، بالطبع، هو قرار المدعي العام البريطاني بوقف التحقيق الذي يقوم به مكتب مكافحة الاحتيال حول الفساد المزعوم في مفاوضات وتنفيذ عقود بين شركة بي. إيه. إي. وحكومة المملكة العربية السعودية. أريد أن أكون واضحاً فالذنب هو اختصاص أساسي لمكتب مكافحة الاحتيال. إلا أن التدخل الحكومي في عمل هذا المكتب يلقي بظلال من الشك على مدى استقلاليته ومدى التزام الحكومة بالشفافية والمساءلة.

الحقائق معروفة جيداً، لذا فإنني سوف لن أكررها بأي قدر من العمق هنا. من جهة كان هناك عقد تجاري ضخم لتوريد معدات عسكرية كانت له، حتى الوقت الذي تدخل فيه مكتب مكافحة الاحتيال، كل الاحتمالات بأنه سيحقق فائدة اقتصادية لبريطانيا، وفائدة تجارية لـ بي. إيه. إي. وفائدة أمنية للمملكة العربية السعودية ومواطنين آخرين في المنطقة. وقد قيل لنا أن خسارة العقد قد جعلت ١٠٠,٠٠٠ مواطن بريطاني يفقدون وظائفهم، وهذا فشل ينبغي ألا يستهان به في ضوء الاضطراب الاجتماعي والتعاسة الشخصية والعائلية التي قد تنجم عن وضع كهذا. إضافة الى ذلك فإن إلغاء العقد كان من شأنه إلحاق أضرار خطرة بالمصالح التجارية لـ بي. إيه. إي. وعدد من الشركات المرتبطة بها. وقد بدا ذلك واضحاً من حقيقة أن مؤشر الفاينانشال تايمز للأسهم في البورصة البريطانية قد تفاعل إيجابياً مع قرار المدعي العام بإلغاء التحقيق حيث حقق المؤشر أرقاماً عالية جديدة.

تتضح المعاني الأعمق لقرار الحكومة البريطانية إذا نظرنا إليه من وجهة نظر أولئك الذين ضحوا بحياتهم في بلدان أخرى في سبيل مكافحة الفساد. إن سقوطي شخصياً من منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة الماليزية إلى حالة من الحبس الانفرادي بسبب قراري تحدي الفساد المنتشر في حكومة الدكتور مهاتير التي كانت في الحكم آنذاك، كان يعني أنني اخترت الانضمام إلى صفوف الآخرين الذين اتخذوا موقفاً بتكلفة شخصية باهظة، لأنهم كانوا يعرفون أن الفساد لن يسيء فقط إلى سمعة الحكومة بل سيتسرب أخيراً إلى النسيج الأخلاقي للمجتمع الماليزي ويقوض قدرته على الأداء كمجتمع متحضر.

لقد قررت الحكومة البريطانية إلغاء تحقيق جنائي بسبب "مصالح وطنية" يمكن كما قيل لنا التذرع بها دستورياً لتجاوز سيادة القانون. سواء كان قد تم التوصل إلى هذا القرار من باب التشكيك الساخر أو بسبب إحساس معنوي وواجب وطني فإنه قد ألحق ضرراً كبيراً بعمل كثير من الناس في جميع أنحاء العالم ممن يلتزمون بمكافحة الفساد وتشجيع الحكومات والمؤسسات التي تخضع للمساءلة. أيّ مرجع ومثال أفضل بالنسبة للسياسيين ورجال الأعمال الفاسدين في سائر أنحاء العالم، حيث يصبح بوسعهم الاستشهاد بـ"المصالح الوطنية البريطانية" في تبرير المحاباة والمحسوبية أو الرشوة الفاجرة المباشرة!

يتخذ هذا القرار الخاطئ مكانه إلى جانب الأخطاء البارزة الأخرى في الذاكرة القريبة التي تقوض مصداقية الغرب كعامل للإصلاح في العالم النامي: مشروعكم في إفريقيا غدا ميتاً كأنه لم يولد أبداً؛ والجهود لإقناع الشركات والحكومات للمصادقة على مبتكرات مساءلة مهمة مثل مبادرات الشفافية في الصناعات الاستخراجية (وربما كيوتو أيضاً؟) قد أصبحت أكثر صعوبة بكثير إن لم تكن مستحيلة؛ وصوتكم الأخلاقي الدولي، سواء كان يتعلق بروسيا أو الصين أو معاملة الولايات المتحدة للإرهابيين المشتبه بهم، فَقَدَ صداه.

وليس هذا كل شيء، فبريطانيا جزء من نادي النخبة في "المجتمع الدولي" الذي يؤثر على الأجندات المحلية والإقليمية ونتائجها. هذا المجتمع الدولي، رغم كل عيوبه، كان عنصراً مهما للغاية في كل حملة مساءلة كبرى تم شنها في بلدان العالم. لقد تضرر هذا المجتمع أصلاً بشدة بسبب غزو العراق وبسبب رمز التعددية الذي جرى إضعافه، وهو الأمم المتحدة. لقد ألحق سلوك بريطانيا ضرراً عميقاً بالمجتمع الدولي بكامله وأضعف قدرته على التحدث بمصداقية وقدرة الآخرين على الإصغاء على حد سواء.

تخيل سيناريو آخر يفيق فيه العالم على أنباء مفادها أن الحكومة البريطانية قد اختارت الاستمرارية في التحقيق، وأنها تقدم أسفها لـ بي. إيه. إي. وعملائها في الشرق الأوسط، ولكنها تعيد، نيابة عن الشعب البريطاني، تأكيد رغبتها في إدامة القيام بدور قيادي عالمي في الوقوف ضد الفساد وكل ما يتفرع عنه سواء في الداخل أو في الخارج. لو حصل ذلك فسينهض دون شك العديد من القادة في قطاعات السياسة والأعمال والمجتمع المدني للتصفيق لهذا القرار ولتأكيد أنهم لم يعودوا يتحملون مقولة "الأعمال تجري كالمعتاد".

الواقع أن الموافقة المدوية التي كانت ستأتي من أطراف عديدة أخرى قد تفتح صفحة جديدة في الدور الدولي لبريطانيا في العالم وربما في الوقت المناسب. إني أشارك الآخرين قلقهم حول مصير الأشخاص الذين قد يفقدون وظائفهم، إذا دخل الفرنسيون، كما يشاع، على الخط لاقتناص الفرصة. ليس ثمة اعتذار هنا يساوي قيمة الورق الذي تمت كتابته عليه، وأود فقط أن أحث الحكومة البريطانية على استخدام الموارد المتاحة لإحدى أغنى البلدان في العالم لتعويض ومساعدة العائلات والمجتمعات المتضررة.

* أنور إبراهيم : نائب رئيس وزراء ماليزيا السابق ، وهو أستاذ زائر في جامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة.

عين المدى

في نظرنا ثمة خطوات يمكن أن يسلكها لبنان تدريجياً تبدأ بتأمين حماية لحدود سيادته واستقلاله من "حروب الآخرين" على أرضه وحدوده، بل داخل هذه الحدود. وهذا ما يبرر توسيع الاطار العربي ليشمل ايران ثم تركيا. وذلك يفترض اتفاقاً عربياً –اسلامياً موسعاً يردع اسرائيل، فلا تكون هي فيه شريكاً، ولو "مضارباً"!

غسان تويني
النهار اللبنانية
٢٠٠٧/٢/٧

الحضارات لا تتصارع أبدا، بل إنها تأخذ من بعضها البعض، وتنتفع انتفاعا بكل انجاز يتحقق، ومن النادر أن تجيء حضارة جديدة وتجعل من هدفها هدم انجازات ايجابية تحققت قبلها، وكثيرا ما يحدث ان تقوم الحروب بين طرفين، وان يحقق أحد الأطراف انتصارات عسكرية ولكنه يأخذ من المهزوم كل الانجازات الايجابية الواضحة

رجاء النقاش
الوطن القطرية
٢٠٠٧/٢/٧

العلاقات بين الدول العربية وإيران، في ظل تأزم العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، سوف تتجه هي الأخرى إلى الأزمة والصدام، والخطر في ذلك أن أشباح الحرب باتت تفرض نفسها بما يعني أن الدول العربية، ربما تصبح طرفاً في هذه الحرب، وهذا ما يجب أن نعيه انطلاقاً من قاعدة المصالح العربية وليس على قاعدة ما هو مصلحة لأمريكا يعتبر مصلحة عربية.

د. محمد السعيد ادريس
الخليج الاماراتية
٢٠٠٧/٢/٨

تدرك موسكو حجم مصالحها في الشرق الأوسط ، وأنها تمثل حاجة شرق أوسطية فعلية في هذه المرحلة. والمرض السياسي الذي يكتنف أداء إدارة بوش ، يسمح بالتنسيق مع أطراف إقليمية ودولية عدة ، لإطفاء الحروب ورؤية شرق أوسط اكثر أمنا وعدلاً .

محمود الريماوي
الرأي الاردنية
٢٠٠٧/٢/٨

ثمة امر مؤكد وهو ان معركة عام ٢٠٠٨ المحتملة هي واحدة من اقوى معارك الانتخابات خلال عقود. ووفقاً لمبدأ الاضداء فان الفائز سيكون مرناً ومهيئاً فكرياً وقادراً على بسط يده عبر خطوط الحزب.

روبرت كورنويل
النيويورك تايمز
٢٠٠٧/٢/٥